

لقاء في السفارة الإيرانية في ذكرى اختطاف الدبلوماسيين الأربعة

فتحلي؛ ما زالوا محتجزين لدى «إسرائيل»



جانب من اللقاء

عقد في مقر سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بئر حسن، لقاء أمس في ذكرى اختطاف الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة، حضره السفير محمد فتحلي، رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية النائب ميشال موسى، النائبان علي المقداد وبيلال فرحات، النائبان السابقان زاهر الخطيب وإميل إميل لحود، ممثل نقيب الصحافة فؤاد الحركة، ممثلون عن الأحزاب والفصائل الفلسطينية، عقيلة القائم بالأعمال الفلسطينية محسن الموسوي رئيسة «منظمة المرأة وقبع الدفاع المقدس في إيران» السيدة مجتهد زادة ورجال دين.

بدأية، تحدّث السفير فتحلي، الذي قال: «أرحّب بكم أيها السادة في دارة السفارة التي افتقدت منذ أربعة وثلاثين عاماً أخوة أعزّاء، سعادة القائم بالأعمال السيد محسن الموسوي وفردان من الطاقم الدبلوماسي للسفارة السادة أحمد متوسليان، تقي سركانر مقدم وكاظم أخوان، حيث كانوا أوّلاً يؤدون واجباتهم الدبلوماسية في لبنان الشقيق عندما ارتكبت جريمة اختطافهم على حاجز البريارة من قبل العدو الصهيوني وعملائه المحليين، خلفاً لكل الأعراف الدبلوماسية والقانونية والإنسانية، ولا سيّما معاهدة فيينا التي أعطت الحصانة للدبلوماسيين وكامل الحماية والتسهيلات القانونية في أداء مهامّهم وواجباتهم».
أضاف: «وهي جريمة بحق المجتمع الدولي، لأنّها ارتكبت خلفاً لكافة الترتيبات والعهود الدولية وانتهاك واضح لحقوق الإنسان، ورغم مرور كل هذه السنوات على هذه الجريمة فإننا لم نلمس لدى المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقيّة المعنويّة بحقوق الإنسان تحركاً جيداً اتجاه هذه المسألة الخطيرة التي تمس حياة ومصير أحرّبة ارتكبت بحقهم وبحق لبنان جريمة لا تزال تادعياتها قائمة إلى الآن».

وتابع: «لأننا كانوا في مهمة إنسانية تمثّلت بمساعدة لبنان وشعبه الشقيق لمواجهة طرف خطير وإستثنائي تمّ أنذامه، فرضه الاجتياح الصهيوني للبنان وصولاً حتى عاصمته بيروت عندما ترك لبنان وجيهاً في مواجهة الإجرام الصهيوني المدعوم، وما زال، أميركياً ودولياً وإقليمياً يرتكب كل الجرائم بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني، ومجازره في صبرا وشاتيلا ما زالت شاهدة على وحشية هذا النظام اللاإنساني الذي لا يقم وزناً للقيم الإنسانية والمواثيق الدولية، ولا لأي اعتبار إنساني».

وقال: «إنّ أحوثنا الدبلوماسيين الذين اختطفوا إبّان الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 ما زالوا محتجزين لدى «إسرائيل» منذ ذلك التاريخ، حيث إنّ كل المعلومات الواردة إلينا تؤكّد أنّهم موجودون لدى العدو الصهيوني، وأننا نذكر تماماً أنّ كل المنشآت الإنسانية لا تتفق مع هذا العدو الذي لا يفيهم إلاّ بلغة القوة والمقاومة، والتجربة أثبتت ذلك، لكننا لن نياس لأننا سنستمر في متابعة هذه القضية الإنسانية الكبرى حتى جلاها بالإنّراج عن دبلوماسيينا وعودتهم إلى وطنهم بين أهلهم وعائلاتهم».
وأضاف: «إنّ حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانيّة إذ تقدّر الجهود التي بُذلت خلال السنوات الماضية من قبل الحكومة اللبنانية وبعض المؤسسات الدولية المعنّية لمعالجة هذا الموضوع، منذ الكتاب الذي أرسل بتاريخ 13 أيّلول 2008 من قبل الحكومة اللبنانية إلى أمين عام منظمة الأمم المتحدة في ذلك الحين، حول التأكيد أنّ الاختطاف قد جرى على الأراضي اللبنانية، تؤكد مرة أخرى على الظروف التي كانت سائدة في لبنان حينها من جزء الاحتلال الصهيوني، وعلى دور هذا الكيان المحتل ومسؤوليته على هذا الصعيد. وبناء على الشواهد والقرائن المتوافرة والدالة

رعى إفتار «الاتحاد» وحشياً على «دار الندوة»

مراد: النسبية الكاملة تحقق العدالة والإنصاف

مرهج: تحتاج لدعم القوى الأمنية والجيش وسياسات جديدة

أقام حزب الاتحاد الإفتار السنوي في سطات جمال عبد الناصر، في الخيارة البقاعية برياية. وأضاف: رئيس الحزب الوزير السابق عبد الرحيم مراد، وبحضور النائب السابق لرئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي، النائب السابق فيصل الداود، رئيس اتحاد بلديات السهل محمد المجذوب، رئيس اتحاد بلديات البحرية جحى شاهر، القاضي عبد الرحمن شرقية، رئيس جمعية جمرزة الغلف ومن العلماء وقيادات أمنيّة وممثلون عن الأحزاب والقوى الوطنية والقومية والفصائل الفلسطينية، وفعاليات وهيئات بلدية وإختياريّة ونقابيّة ومنظمات شبابيّة.

بدأية، تحدّث عريف الطائف يحيى الإمام بالخصوص، ثمّ بحث مراد الذي رأى أنّه لكي يكون لبنان «وطناً للجميع ولا يستمر مزعة لمجموعة من المستفيدين، يجب إيجاد حلول جذريّة للمأساة التي وصلت إليها الأمور في هذا البلد، وربّما الأمر يحتاج للاحتكام إلى الدستور، ولتطبيق كل البنود التي نصّ عليها اتفاق الطائف من دون استثناء». واعتبر أنّ «التفاق الطائف أسس مرحلة جديدة في لبنان، ووضع مبادئ لا بُدّ من التذكير بها، وتأكيد، وحسم الأمر بالنسبة للبنان بأنّه سيّد حرٍّ مستقل، عربيّ الهوية والانتماء، وهذا ما نتمنّى أنّ يفتح به الجميع».

وأشار إلى أنّ اتفاق الطائف نصّ «على أن تكون المحافظة دائرة انتخابية واحدة، فاين هو قانون الانتخاب العادل، والمُنصف، الذي يعتمد هذه القاعد؟ ولكي تكتمل العدالة والإنصاف يجب اعتماد النسبية الكاملة من هذا القانون».

وشدّد على أنّ «الإنماء المتوازن يجب أن يشمل كل المحافظات، وهذا يستدعي خطّط إنمائيّة موحّدة على مستوى الوطن».

أضاف: «وعلى صعيد آخر، فإننا كما هو معروف سعينا لتوحيد صفّ الشارع السنّي وما زلنا، أسوة بالآخرين، وليلعود لدوره التاريخي

البناء

نوّه باقتصاص المقاومة من قاتل أبناء القاع

لقاء الأحزاب: لوضع استراتيجية حكوميّة شاملة تنخرط فيها جميع القوى لمكافحة الإرهاب

عقد لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنيّة اللبنانيّة اجتماعه الدوري في مقرّ «رابطة الشغيلة» بحضور ورئاسة أمينها العام الوزير السابق زاهر الخطيب. وتوقف اللقاء عند آخر «التطوّرات الأمنيّة والسياسيّة في لبنان وسورية وعموم المنطقة، ولا سيّما في ضوء الهجمات التكفيريّة الإجراميّة التي استهدفت أهلنا في بلدة القاع، وحيّ الكرادة في بغداد والمسافرين في مطار أتاشورك في إسطنبول التركيّة، وفي ختامّ الاجتماع أصدر المجتمعون بياناً، جاء فيه: «إنّ ما تعرّضت له بلدة القاع من هجمات انتحاريّة إرهابيّة متتالية، أكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ بأنّ القوى الإرهابيّة التكفيريّة التي تحلّت الجرد اللبنانيّة تشكّل خطراً داهماً ومستمرّاً على جميع اللبنانيين من دون تمييز، ومن يحاول التكرّر لهذا الخطر ويستمرّ في تحميل حزب الله المسؤوليّة لمشاركته في محاربة القوى الإرهابية في سورية، إنّما يوفّر الغطاء لهذه الجماعات الإرهابيّة لتبرير ارتكاباتها الإجراميّة الوحشيّة بحق اللبنانيين، وفي الوقت نفسه يحاول تجاهل أهميّة ما قام به حزب الله من هجوم استباقيّ ضدّ الجماعات الإرهابيّة في القصر والجحود اللبنانية السوريّة، وكان له الإسهام الكبير بدرء الأخطار التي كان سيترعّض لها لبنان واللبنانيّين على أيدي هذه الجماعات الإرهابيّة».
أضّاف البيان: «بات من الضروريّ أنّ تغلب قوى 14 آذار المصلحة

الوطنيّة على أيّ مصلحة قنويّة في محاربة خطر الجماعات الإرهابيّة التكفيريّة، وبالتالي أنّ تتوقف عن سياسة إعاقة التنسيق بين الجيش اللبناني والمقاومة والجيش العربي السوري من أجل استئصال الوجود الإرهابيّ في الجحود اللبنانيّة وبالتالي إبعاد خطرهم عن أهلنا في البقاع وعموم لبنان، وتؤكّد أهميّة والحاجة أنّ تبادر الحكومة إلى وضع استراتيجية وطنيّة شاملة سياسيّة أمنيّة اقتصادية واجتماعيّة وثقافيّة وإعلاميّة تنخرط فيها جميع القوى السياسيّة لمكافحة الإرهاب، وتستند بالدرجة الأولى إلى معادلة الجيش والشعب والمقاومة، وننوّه في هذا السياق باقتصاص المقاومة من قاتل أبناء القاع».

وتابع: «التفجيرات والعمليات الانتحاريّة الوحشيّة التي ارتكبتها تنظيم «داعش» الإرهابي في مطار إسطنبول في تركيا هي حي الكرادة في بغداد إنّما تؤكّد أهميّة وشجورة توحيد الجهود بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب ومنع كل أشكال دعمه، ولا سيّما عبر الحدود التركيّة، وعلى الحكومة التركيّة أنّ تتعظّ على الكيان الصهيوني لإطلاق سراحهم».

وختمّ تصريحاً «أنّ يأتي العيد المقبل وقد حقّق محور المقاومة النصر على قوى الإرهاب التكفيري في سورية والعراق، وردّ الاعتبار لفضيّة فلسطين بتحرير كامل ترابها، واعتبارها القضية المركزيّة في الصراع الوجودي بين الأمّة وكيان العدو الصهيوني».

مزيد من التتديد بجريمة الكرادة

صالح: لتوحد جميع القوى

في مواجهة الإرهاب

تواصلت ردود الفعل المنذّدة بالجريمة الإرهابيّة التي ارتكبتها تنظيم «داعش» في حيّ الكرادة ببغداد.

وفي السياق، قال الأمين العام للمؤتمر العام للأحزاب العربيّة قاسم صالح في بيان: «منذّ أيام توجّهنا إلى الشعب العراقي وإلى الجيش العراقي وحلفائه بالتهنئة بالإنجاز الذي حقّق بتحرير الفلوجة من تنظيم «داعش» الإرهابي، الذي يعتبر تحوّلاً وازناً في الحرب الدائرة ضدّ الإرهاب في كل من سورية والعراق، ما دفع هذه

العصابات التكفيريّة إلى استهداف المواطنين الأبرياء في منطقة الكرادة في بغداد بالسيارات المفخّخة والأحزمة الناسفة، فسقط المئات من الشهداء والجرحى.

إنّ هذه الجريمة الكراء والجبانة تأتي ردّاً على الانتصارات التي تحققت، ومحاولة فاشلة لزرع الرعب في نفوس المواطنين العراقيين الذين وطئوا أنفسهم على الاستمرار في محاربة تنظيم «داعش» ومن يقف وراءه حتى تحرير كل شبر من أرض العراق من رجسهم، والحفاظ على وحدة الشعب والأرض.

إنّ الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربيّة إذ تعلن إدانتها لهذه الجريمة، فإنها أيضاً تعلن تضامنها مع الشعب العراقي ومع الجيش العراقي، وتدعو جميع القوى والأحزاب إلى التوحّد في مواجهة هذا الخطر الوجودي الذي يهدّد الأمّة بأسرها.

كما تتوجّه الأمانة العامة بأنحّ التعازي إلى ذوي الضحايا، وتدعو بالشفاء العاجل للجرحى، وعزّاونّا جميعاً أنّ مءاءهم الرزيّة لن تذهب هدرًا، وستروى

إبران الإمام الخميني الرحل، الذي يعود إليه الفضل في إحياء هذا اليوم لنصرة فلسطين ومقاومتها، واعتبار تحريرها واجباً على كل الأحرار والشرفاء في العالم وليس فقط على الشعب الفلسطيني، وأنّ إحياء هذا اليوم على رغم ما تشهده وبالتيالي إبعاد خطرهم عن أهلنا في البقاع وعموم لبنان، وتؤكّد أهميّة والحاجة أنّ تبادر الحكومة إلى وضع استراتيجية وطنيّة شاملة سياسيّة أمنيّة اقتصادية واجتماعيّة وثقافيّة وإعلاميّة تنخرط فيها جميع القوى السياسيّة لمكافحة الإرهاب، وتستند بالدرجة الأولى إلى معادلة الجيش والشعب والمقاومة، وننوّه في هذا السياق باقتصاص المقاومة من قاتل أبناء القاع».

وتابع: «التفجيرات والعمليات الانتحاريّة الوحشيّة التي ارتكبتها تنظيم «داعش» الإرهابي في مطار إسطنبول في تركيا هي حي الكرادة في بغداد إنّما تؤكّد أهميّة وشجورة توحيد الجهود بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب ومنع كل أشكال دعمه، ولا سيّما عبر الحدود التركيّة، وعلى الحكومة التركيّة أنّ تتعظّ على الكيان الصهيوني لإطلاق سراحهم».

وختمّ تصريحاً «أنّ يأتي العيد المقبل وقد حقّق محور المقاومة النصر على قوى الإرهاب التكفيري في سورية والعراق، وردّ الاعتبار لفضيّة فلسطين بتحرير كامل ترابها، واعتبارها القضية المركزيّة في الصراع الوجودي بين الأمّة وكيان العدو الصهيوني».

محليات سياسية

هذا ما نحصل عليه بعد كل شهيد

■ ميسم حمزة

عاجل: تفجير إرهابي يضرب منطقة (X) في لبنان يودي بحياة عدد من الشهداء وعدد من الجرحى، وسط حالة من الهلع التي تُصيب أهالي المنطقة نتيجة الانفلات الأمنيّ الذي أدّى إلى هذه الحادثة المأساوية.

وعقب هذا الخبر المؤلم، يتوالى على شعبنا الأيبيّ والصامد الكمّ الهائل من الاستنكارات ورفض الهجيّة والدعوات إلى التخلي بالوعي ورفض الفتنة ورضّ الصوف لإفقال الطريق على المصطادين بأمام العكر والمستفيدين من هذه العملية الإرهابيّة، والإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية ووضع قانون انتخابي جديد يحقّق صكّة التمثيل، يخرج بالبلد من هذه الأزمة. كلّ تلك البيانات والممثل الاستنكار تتوالى قبل عملية تشييع الشهداء وللملّة الجراح، وما هي إلاّ أيام قليلة حتى ننسى في انتظار اعداءك جديد وشهداء جدد...

ولكنّ!!! ألم يحزن الوقت لبقطة ضمير، ووطن؟ ألم يحزن الوقت ليستفيق المسؤولون من غيبوبة المصالح التي ستقضي على ما تبقى من الحلم ببلد مستقرّ؟ وعن أيّ استقرار نتحدّث ولبنان على حافة الانفجار الأمني، وإن لم يتمّ التحركّ السريع لمواجهة الخطر المحيط بنا، لجررنا على بلدنا الويلات؟

لذلك، سلسلة من الخطوات المطلوب القيام بها للخروج من هذه الأزمة، منها:
أولاً: دعم المؤسّسة العسكريّة بكلّ السبل، والقبول بكلّ الهبات التي قد تؤمّن تسليح الجيش اللبناني، وإعادة نشره بصورة صحيحة في المناطق لحماية المدنيين من العمليات الإجراميّة التي أسهمت وتسهم في هزّ الاستقرار اللبناني، وهو الدور الذي يقضي أنّ يُجمع عليه اللبنانيون كافة كي تتمكن المؤسّسة العسكريّة من مواجهة كلّ الاختراقات بحزم ومسؤوليّة.

ثانياً: التنسيق مع المقاومة والجيش العربي السوري لمنع تلك المجموعات من القيام بأعمال عسكريّة وأمنيّة على حدود لبنان، ولا سيّما أنّ غياب التنسيق يجعل هذه الجماعات قادرة على تحقيق اختراق أمنيّ في ظلّ واقع الانقسام السائد في البلاد.

ثالثاً: إنّ الانقسام السائد في البلاد، سببه الأول والأخير، التحريض السياسيّ والإعلاميّ المترافق مع الخطابات المنهبيّة المشحونة، ولا بدّ لحماية الوطن من الانقسام والانجرار إلى الحرب الداخلية التي تسهّل الطريق على الإرهاب ليستخدّم لبنان في مخطّطه، التمسك بالوحدة الوطنيّة واعتبار كل سياسيّ أو إعلاميّ يحرض على الفتنة بين أبناء الوطن خطّياً، وعلى السلطات المعنّيّة مقاضاته والقاء القبض عليه في حال استمراره بخيائته للقيمّ والضمير الوطنيّ ودفعه بالوطن نحو المهول.

رابعاً: على الدولة اللبنانيّة أنّ تتحمّل مسؤوليّةها في ما يتعلّق بملف النزوح السوري إلى لبنان، ووضع خطة عمل لترتيب عمليّة وجود النازحين داخل المخيمات، كي لا تتحوّل تلك المخيمات إلى بؤر حامية للإرهابيين، ومصدرة لهم.

خامساً: على البلديات الموجودة في المناطق أنّ تقوم بتنظيم وجود الأخوة النازحين من خلال تزويد البلدية بعناوين السكن وأرقام الهواتف، وفي حال تغيير مكان الإقامة لإعلام البلدية بمكان السكن الجديد.

سبقيّ ما نطالب به مجردّ كلام لن يغيّر الواقع طالما أنّ الفساد السياسي يتحكّم بمجريات الأحداث في لبنان، والمطلوب للوصول إلى حراك شعبيّ يستجيب لضرورات المرحلة السياسيّة ويعزّز رقابتها على السلطة، كي لا تبقى وحدها التي تقرّر مصير البلاد، ولا رحم الله ما تبقى من وطننا الذي يتغيّى به العالم ووطنا للحرّيات.

الصفدي: لتفعيل الحوار بكل أشكاله لإنقاذ الدولة من التفكك

دعا النائب محمد الصفدي إلى «تفعيل التواصل بين القيادات السنّيّة وأركان القوى المسيحيّة، لكسر الحلقة المفرغة التي تعطل انتخابات رئاسة الجمهوريّة، وللتشكيل حكومة يتمتّع رئيسها أيضاً بقوّة التنفيذ» معلناً «تأييده للحوار بين المستقبل وحزب الله لإفضال محاولت زرع الفتنة بين السنّة والشيعيّة»، ومشدّداً على «أهميّة الحوار بين الفعاليّات والقيادات السنّيّة الدينيّة والسياسيّة لتوحيد الصف ضمناً لمستقبل لبنان وأبنائه».

كلام الصفدي جاء خلال إقامته إفتاراً تكريميّاً للمختابر الفائزين في طرابلس والميناء والقلمون والبدواي وبعض بلدات قضاء العسال، أعلن خلاله «دعمه لأيّ مطلب لحلّ تامين مقومات العيش الكريم للمختابر في لبنان»، مشدّداً على أنّ «المختار هو صلة الوصل بين المواطن والدولة، يخّذاره الناس بإرادتهم، ليوكب حياتهم اليومية».

وأشار إلى أنّ «استلامه حقيبة المالبية، خصّصت الحكومة للمختار طابعاً مائلاً لبسفيد من عائلاته في التعويضات وفي الضمان الاجتماعي» مؤكّداً في هذا الإطار: «مساندته اليوم مطلب المختار بأن يحفظ بحقوقه في الضمان مدى الحياة، حتى ولو لم يعدّ مختاراً».

ولفت الصفدي إلى أنّه «بغضّ النظر عن نتائج الانتخابات البلدية والإختياريّة، فهي أثبتت تمسّك الشعب اللبناني بالعودة وبالدستور، مشيراً إلى أنّه «لا أحد يحل محلّ الدولة في الأمن والإنماء، لكن الدولة مفضّرة في حقّ طرابلس».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

«تجمّع العلماء»: النصر

على «داعش» يلوح في الأفق

عرض «تجمّع العلماء المسلمين» خلال اجتماعه أمس، التطوّرات في لبنان والمنطقة، ولا سيّما التفجير الانتحاري في بغداد، وأصدر بياناً هنأ فيه «اللبنانيّين وعموماً والمسلمين خصوصاً بعيد الفطر السعيد، ورجيا المولى أن يعيده على الأمّة وقد ارتاحت من الخطرين الصهيوني والتكفيريين الكبيروين اللذين يهددان دولته الرئيس الأستاذ ونوّه به»لتفاهم الحاصل في موضوع الخطف بين دولة الرئيس الأستاذ نبيه بريّ والتبار الوطني الحر، داعياً إلى أنّ «يكون ذلك مقدّمة لتفاهات أخرى تخرج البلد من المازق الذي يعيشه بانتخاب رئيس للجمهورية وإقرار قانون انتخابي عصري جديد، مبنيّ على أساس النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة».

وإذ استنكر التجمّع «التفجير الإرهابي في الكرادة في بغداد»، دعا الحكومة العراقيّة إلى «تسريع عمليّة تحرير العراق من الوجود التكفيري» محيياً «علماء العراق على المواقف الوجدونيّة، خصوصاً على الصلّة الجامعة في الفلوجة المحررة، مؤكّدين أنّ هذه الحرب هي حرب سياسيّة وليست مذهبيّة، وهذا ما يوجب على علماء الأمّة التصديّ الفكري لظاهرة التكفير السائده».

ورأى أنّ «تفاشير النصر النهائي على «داعش» باتت تلوح بالافق، وكنا قد نبيّنا سابقاً من أنّ هذا الوحش سيقلت من عقابه، وساعتدّل لن يميّز بين صديق ساعده وساهم في إنشائه وعدو جهّز لمقاتلته. وهذا الأمر يفرض على ما يسمّي بالعالم المتحضّر أنّ يعدّ العدة للقاء على هذا الوحش التكفيري، وأنّ فكرة احتوائه التي روّجت لها الولايات المتحدة الأميركيّة باتت غير قابلة للتنفيذ وستحوّل إلى كارثة عليها قبل غيرها».

وتوجّه التجمّع بالتحديّة إلى «الجيش السوري على ما حقّقه من إنجازات»، مطالعاً بتسريع عمليّة تحرير حلب، ونوّه به«التراجع التركي في موضوع الخلاف مع روسيا»، داعياً إلى أنّ «يكون التراجع الحاصل لمصلحة اجنحات التكفيريين»، وحذّر من «أيّ تسوية لا تكون في هذا الإطار».

مخزومي: للإسراع بمرسوميّ النقط

رخب رئيس منتدى الحوار الوطنيّ المهندس فؤاد مخزومي، في إفتار رمضانيّ في «بيت البحر» على شرف «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».

وتساءل الصفدي عن «سبب المماطلة في محاكمة الموقوفين الإسلاميين الذين تجاوزت مده سجنتهم فترة العقوبة المفترضة، بعدما أنجزت الحكومة السابقة قاعة تتسع لمحاكمة الموقوفين جميعاً في سجن رومية»، لافتاً إلى أنّ «المحاكمة العادلة هي حقّ للموقوفين وواجب على الدولة، وبالتحديد على السلطة القضائيّة مدنيّة كانت أم عسكريّة».